

دور مؤسسة الزكاة في مكافحة الفقر "دراسة مقارنة بين مؤسسة الزكاة الماليزية ومؤسسة الزكاة في الجزائر"

الدكتورة حاجي فطيمة

أستاذ محاضر، قسم ب

كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعربريج، الجزائر

الحلقة (١)

أولاً: مفهوم الفقر في ظل الشريعة الإسلامية (poverty in the Islamic law):

١. تعريف الفقر لغة:

الفقر في اللغة ضد الغنى، وهو عند العرب الحاجة، والفقر على وزن فعيل بمعنى: فاعل، يقال "فقر"، ويقال "أغنى الله مفاقره أي وجوه فقره، وسدّ الله مفاقره أي أغناه، وسدّ وجوه فقره، والفقر معناه: المفقور، وهو الذي نزعت فقاره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر، الواضح أن الدلالة اللغوية لمعنى الفقر هي الحاجة والعوز والتي هي الركيزة الأساسية في تحديد هذا المفهوم.

٢. تعريف الفقر اصطلاحاً:

لا شك أن تعريف الفقر شرعاً عند علماء المسلمين يتوقف على آرائهم في موضوع الصدقات، وتوزيعها على مستحقيها بديل قوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم". لقد اختلفت آراء الفقهاء في بيان حد الفقر، فحسب رأي الحنفية الفقير هو: من له أدنى شيء، أي دون نصاب، أو قدر نصاب غير تام وظل مستغرق في الحاجة.

فالفقير حسبهم هو من يملك أقل من نصاب الزكاة، أو قدر النصاب ولكنه مال ثابت لا يستقر أو ينمو، أمّا رأي الشافعية: فالفقير هو من لا مال له ولا كسب، أمّا رأي الحنابلة فقالوا: "الفقر هو الذي لا يجد ما يقع موقفاً من كفايته"، وقد تنازع العلماء هل الفقير أشد حاجة أم المسكين؟ وهل الفقير من يتعفف؟ والمسكين من يسأل؟، وقد رجح رأي ابن تيمية لاتفاقه مع مقاصد الشريعة: فالفقير هو كل من ليس لديه ما يكفيه، أو ليس له حد الكفاية، وهذا الحد يختلف باختلاف ظروف المجتمعات، واختلاف الأزمان والمكان.

إن الفقر في المفهوم الإسلامي يتمحور حول بعدين رئيسيين هما:

- بعد نسبي: ويعني التفاوت، فالشيء الأقل يعد فقيراً بالنسبة للأكثر في مختلف المجالات؛ لقوله تعالى: "والله فضل بعضكم على بعض في

تعد قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم؛ لاسيما في ظل تداعيات العولمة من جهة؛ وتغير مفهوم الفقر من جهة ثانية، من انخفاض الدخل والاستهلاك، وضعف الإنجاز في مجالات التعليم والصحة، والتغذية وغيرها من مجالات التنمية البشرية، إلى مفهوم أوسع من ذلك؛ ليشمل عدم القدرة على التعبير، والتعرض للمعاناة والخوف؛ مما جعل مسألة مواجهة ظاهرة الفقر من المسؤوليات الأساسية لكل الدول والمؤسسات الخاص منها والعام، الرسمي وغير الرسمي، المحلي والدولي، وذلك من خلال العمل على توفير الظروف المناسبة لتفعيل دور الفقراء في دائرة الإنتاج من أجل تحقيق معدلات عالية ومستدامة للتنمية، لا تعزز النمو الاقتصادي فقط؛ بل وتدعم التلاحم الاجتماعي، وهو ما يطلق عليه الكثيرون اسم تمكين الفقراء.

وفي الواقع، مشكلة الفقر ليست وليدة اللحظة، وإنما كانت من الانشغالات الرئيسة التي أرقت المجتمعات والحكومات قديماً وحاضراً؛ حيث ارتبطت مشكلة الفقر بدايةً بفقدان الموارد، أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والتهجير، وكانت سبباً في القيام بالكثير من الثورات الاجتماعية والسياسية. ولن تكون ظاهرة الفقر قدراً محتوماً؛ فقد استطاعت بعض الدول كماليزيا بالاعتماد على مؤسسة الزكاة أن تحقق قفزة تنموية واقتصادية، ونهضة شاملة في أقل من ٢٠ سنة، وخففت نسبة الفقر بشكل كبير، وبما يتماشى وأهداف الألفية الثالثة المعلنة. ومن هذا المنطلق سوف تناقش الدور المحوري لكل من مؤسسة الزكاة في ماليزيا ودورها في القضاء على الفقر، مقارنة بمؤسسة الزكاة في الجزائر وما لعبته هذه الأخيرة في القضاء على الفقر، من خلال مناقشة النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الفقر في ظل الشريعة الإسلامية.

ثانياً: دور الإسلام في معالجة الفقر (الزكاة).

ثالثاً: دور دار الزكاة في مكافحة الفقر في ماليزيا.

رابعاً: دور صندوق الزكاة في القضاء على الفقر في الجزائر:

خامساً: مدى استفادة الجزائر من تجربة دار الزكاة الماليزية.

الرزق"، ومعنى ذلك أن الفقر قد يعكس التفاوت الشديد في مستوى المعيشة.

- بعد مطلق: وهو مدى إمكان الفرد في إشباع حاجاته؛ بغض النظر عن موقف الآخرين.

ثانياً: دور الإسلام في معالجة الفقر (الزكاة):

١. معالجة الإسلام لظاهرة الفقر:

تعتبر الزكاة مورداً أساساً من الموارد المالية في الدولة الإسلامية، وهذا يخرجها عن أن تكون عبادة محضة؛ فهي جزء من النظام المالي، والاقتصادي في الإسلام؛ حيث تعتبر المؤسسة الأولى للضمان الاجتماعي في الإسلام، وتُصرف لخدمة الأهداف الإنسانية؛ وذلك لقوله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ"، كما أننا نلمس الخطاب للجماعة في تنظيم الصدقات، والزكاة وأفعال الخير كلها في قوله تعالى: "وَلَا تُحْضِرُوا عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ"، وهي توجيه إلهي إلى التكافل الجماعي على أفعال الخير؛ لأنها تؤدي إلى النفع، واستدامة الخير.

٢. الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في معالجة الفقر:

تأسيساً على كون الزكاة نظام مالي واقتصادي واجتماعي؛ فهي تعمل على معالجة الفقر من جهة، ومكافحة أسبابه من جهة أخرى، وهذا على الأُسعدة التالية:

• على الصعيد المالي:

تمثل الزكاة مورداً مالياً، وإيراداً كلياً لميزانية الدولة، يحميها من الوقوع في العجز، أو اللجوء إلى الدين الخارجي أو الداخلي؛ فهي مورد من موارد الحكومة؛ بحيث يُصرف لمواجهة الفقر، وتمكين الأفراد من إشباع حاجاتهم، وهي بحكم طابعها الشمولي والدائم تعتبر أداة بيد الدولة لمواجهة العجز المالي، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية، والوقوع في فخ السيولة، وهذا كله دون الاضطرار إلى تخفيض النفقات العامة، التي هي ضرورية لمكافحة الفقر، وزيادة النمو، وتحقيق التنمية.

وسنوضح الدور التمويلي لهذه الأخيرة في النقاط التالية:

- اعتبار أن الزكاة أساساً للنظام المالي والاقتصادي في الإسلام، له فائدة عظيمة ليس فقط في مجال المساهمة في أهداف المجتمع؛ بل إن الزكاة باعتبارها تنظيمًا ربانياً للمال يجب أن تتخذ كنموذج يحتذى به في تنظيم الموارد المالية الأخرى وطرق إنفاقها ١١.
- وفرة حصيللة الزكاة تجعلها أداة مهمة في دورها التمويلي، ومما يساعدها في هذه الوفرة ما يلي:

١. سعر الزكاة أو النسبة التي تفرض بها، وهذه النسبة تصل في

بعض الثروات إلى ٢٠٪، ولا تقل عن ٢,٥٪.

٢. إن وعاء الزكاة يشمل كافة أنواع المال في المجتمع؛ وهذا يوسع الدور التمويلي لها.

٣. تكرار جمع حصيللة الزكاة كل عام، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الحصيللة وفيرة؛ حيث أن تكرار جمع المال على مدى

عشر سنوات، كفيل وحده بإعادة توزيع ثلث الناتج المحلي.

• مساهمة الزكاة في تغطية جانب مهم من نفقات الدولة، وبخاصة نفقات الضمان الاجتماعي.

• تساعد الزكاة أفراد المجتمع في تكوين مشروعات صغيرة، خاصة عندما تقدم لأصحاب الحرف والمهن من الفقراء والمساكين، وهذا يؤدي إلى دفع الاستثمار الخاص إلى التوسع؛ ممّا يساعد في توفير فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع.

١. لا تحتاج الدولة لتخصيص موارد من الموازنة العامة للشؤون الاجتماعية والهيئات، والجمعيات الخيرية لرعاية الفقراء؛ وذلك لأن جميعها تتكفل بها الزكاة.

• على الصعيد النقدي:

باعتبار أن الزكاة اقتطاع نسبة ٢,٥٪ من الثروة النقدية كل عام، تدفع بمالكها إلى استثمارها في الواقع، وعدم اكتنازها، وبما أن فريضة الزكاة تعد وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل؛ فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير ١٤، ولو طبّقنا ظاهرة تناقص المنفعة، يمكن القول أنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التبدل على تناقص المنفعة الحدية للدخل، زادت وحداته؛ فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية الأخيرة، أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير، وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير، يسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة للغني، والنتيجة هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء ١٥، وهذا ينعكس أثره على زيادة الإنفاق، وبالتالي من خلال المضاعف على زيادة الإنتاج؛ حيث أن المضاعف هو الذي يحدد استجابة الناتج القومي للتغير في الإنفاق ١٦.

• على صعيد العمالة:

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها، والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها؛ ولأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجياً؛ لذا يفكر في استقلالها في أوجه نشاط صناعية، وتجارية، التي تعطي فرصة لزيادة العمالة، كما سيكون هناك

في نهاية ١٩٩٠ أنشئ مجلس الشؤون الإسلامية بولاية برستوان كوالالمبور وعُهد إلى هذا المجلس مهمةً تحصيل أموال الزكاة، ومنذ سنة ١٩٩١ أصبح مركز تحصيل الزكاة بمجلس الشؤون الإسلامية بولاية برستوان كوالالمبور الجهة الرسمية التي تتولى مسؤولية تحصيل الزكاة، أما بالنسبة لصرف الزكاة مازال أمرها تحت إدارة مجلس الشؤون الإسلامية التي يقوم بها بيت المال.

أما اليوم فمعظم مؤسسات الزكاة في ماليزيا تتبع طريقة الخصخصة في شؤون الزكاة، وهناك ولايات تتبع طريقة الخصخصة في تحصيلها وصرفها معاً، كمجلس الشؤون الإسلامية بولاية سلانجور، والذي يعرف باسم مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور Lembaga Zakat Selangor، بينما هناك ولايات تتبع نظام الخصخصة في التحصيل فقط، مثل برستوان بكوالالمبور، يعرف باسم مركز Puast Pungutar Zakat، أما بقية الولايات التي لا تتبع طريقة الخصخصة، فمازال تحصيل وتوزيع أموال الزكاة تحت تصرف بيت الزكاة، ثم تقوم معظم المراكز بتسليم حصيلة الزكاة إلى مجلس الشؤون الإسلامية في كل ولاية، بعد جمعها، وتتحصل مقابل ذلك على أجر نظير قيامها بتحصيل الزكاة، وما تحمّلته من نفقات في سبيل ذلك.

٢. دور الزكاة في تخفيض الفقر في ماليزيا:

سنأخذ مؤسسة الزكاة التابعة لولاية سلانجور، بحكم أن هذه الولاية فيها أكبر تجمع سكاني مسلم، بالإضافة إلى الحجم الكبير لأموال الزكاة، والدور الكبير الذي تلعبه مؤسسة الزكاة فيها؛ من خلال تخفيض نسبة الفقر في ماليزيا، كما أنها تقوم بإدارة أموال الزكاة، وتنظيمها من خلال جبايتها، وصرفها داخل الولاية.

وولاية سلانجور هي إحدى الولايات الماليزية تبلغ مساحتها حوالي ٨٠٠٠ كلم^٢؛ حيث تقع هذه الولاية على الشاطئ الغربي لشبه الجزيرة الماليزية، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الممتاز، تعد سلانجور من أغنى الولايات من حيث المواد الطبيعية، وهي ولاية صناعية من الدرجة العالمية الأولى؛ حيث تنتشر فيها المصانع، ويبلغ عدد سكانها ٤,٥ مليون نسمة، ويقطن فيها أكثر من ٢,٢٩١٣ مليون مسلم، أي بنسبة ٩٤٢٢,٥٪.

٣. لمحة عن مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور:

في ١٥ فيفري ١٩٩٤ تم إنشاء مؤسسة الزكاة بولاية سلانجور باسم Pusat Pungutan Zakat (مركز تحصيل الزكاة وجبايتها)، وفي عام ١٩٩٧ تم إيجاد فرع لجباية زكاة الفطر، وفي ٠١ جانفي ١٩٩٨، أنشئ مركز صرف الزكاة داخل مركز الزكاة بسلانجور، وحالياً تسمى Lembaga Zakat Selangor.

حافظ لزيادة الاستثمارات، رغم انخفاض العائد طالما أنها تحققت ما يكفي لسداد الزكاة، والمحافظة على قيمة الأموال.

كما أن الزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال؛ لأنها تفرض على رأس المال، والدخل المتولد عنه معاً؛ فالإنفاق من حصيلتها من شأنه أن يدفع القوة العاملة بأن تساهم في الأعمال الاقتصادية، بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج، الذي من شأنه أن يزيد فرص الاستثمار.

٣.١ الدور الاجتماعي للزكاة:

يؤدي تطبيق نظام الزكاة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية، وتأمين أبناء المجتمع الواحد ضد الفقر، والكوارث والمشاكل الاجتماعية الأخرى من انحلال خلقي، وانحراف.... إلخ؛ فنظام الزكاة جهاز أساس من أجهزة التكافل الاجتماعي في الإسلام، وهذا يجعل كل فرد من خلال مبدأ العطاء والأخذ يحس في مجتمعه بأن عليه واجبات، يجب عليه أداؤها، وأن للفرد حقوق في هذا المجتمع، يجب على القائمين عليه أن يعطوا كل ذي حق حقه، كما أنها تقيم التكامل الاجتماعي في مجتمع الدولة؛ لأن أموال الزكاة إذا زادت عن حاجات البلد الذي جمعت فيه، تنقل إلى غيره من البلاد المجاورة.

ثالثاً: دور دار الزكاة في مكافحة الفقر في ماليزيا:

تعد تجربة محاربة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كلت بالنجاح على مستوى العالم، وتقدم نموذجاً للدول الإسلامية التي يعيش ٢٧٪ من سكانها تحت خط الفقر؛ حيث استطاعت أن تخفض نسبة الفقر من ٥٢,٤٪ سنة ١٩٧٠، إلى ١,٧٪ سنة ١٩٢٠١٢، وتقدم نموذجاً أفضل للجزائر التي بلغ فيها معدل الفقر سنة ٢٠١١ بـ ٥٠٪.

واعتمدت ماليزيا للقضاء على الفقر على العديد من الآليات من بينها مؤسسة الزكاة، وهذه الأخيرة تعتبر من التجارب الناجحة على المستوى الدولي لجباية الزكاة؛ حيث اعتمدت الحكومة الماليزية على خصخصة الزكاة، وأعطت الزكاة لشركة متخصصة قامت بتنظيمها لمساعدة الأفراد لإخراج زكاتهم، وعملت الشركة على تنقيف المجتمع بماهية الزكاة، ثم تقوم بتسليم هذه الأموال للحكومة، وتحصل الشركة القائمة على جمع الزكاة على نصيبها باعتبار أنها من العاملين عليها.

١. خلفية حول الزكاة في ماليزيا:

منذ استقلال ماليزيا في ٣١ أوت ١٩٥٧، أصبح تحصيل أموال الزكاة وصرفها في يد السلطان الذي يترأس عرش كل ولاية من الولايات الماليزية، وابتداءً من ١٩٦٠ إلى غاية سنة ١٩٩٠ مُنح للإدارة الدينية الإسلامية مهمة جمع وصرف الزكاة على مستحقيها.

دور مؤسسة الزكاة في مكافحة الفقر دراسة مقارنة بين مؤسسة الزكاة الماليزية ومؤسسة الزكاة في الجزائر

الدكتورة حاجي فطيمة
استاذ محاضر بجامعة
محمد البشير الإبراهيمي

الحلقة (٢)

٤- أهم برامج مؤسسة الزكاة في سلانجور في محاربة الفقر: لقد قامت برامج مؤسسة الزكاة في سلانجور بدور كبير في خفض نسبة الفقر في هذه المنطقة، وتمثل أهم هذه البرامج في الآتي:

- برنامج زيادة الأعمال (برنامج التنمية الاقتصادي): يشمل هذا البرنامج العديد من المساعدات، والمشاريع الموجهة لدعم المستفيدين اقتصادياً؛ مثل مشروع المغسلة، مشروع المأكولات الخفيفة، مشروع المتاجرة في البهارات، مشروع الدكان المتحرك؛ حيث أن مشروع المغسلة يتحصل مستحقوه على ٥٠٠٠٠٠ رنجيت في مدة خمس سنوات، أما مشروع المأكولات الخفيفة؛ فالمستفيدون من هذا المشروع هم مستحقو الزكاة، ويتحصلون على ٢٠٠٠٠٠ رنجيت لإدارة هذا المشروع، أما المستفيدون من مشروع المتاجرة في البهارات؛ فيستفيدون من مبلغ يقدر بـ ٣٠٠٠٠٠ رنجيت، بينما مشروع شركة منتجات الحرف اليدوية فيقوم على توظيف مجموعة من مستحقي الزكاة، وتدفع لهم أجورهم من إنتاجهم، وتتراوح أجورهم ما بين ٣٠٠ رنجيت إلى ١٠٠٠ شهرياً، ويستفيد أصحاب هذه المشاريع من دورات تدريبية قبل مباشرة العمل²⁴، كما قامت مؤسسة سلانجور بإقامة مشروع سمي بمشروع الدكان المتحرك وقدرت قيمة هذا المشروع بـ ٣٠٠٠٠٠ رنجيت، مع العمل على توفير شاحنات صغيرة من أجل بيع المأكولات والمشروبات الخفيفة، والجدول الموالي يوضح عدد المستفيدين من برنامج زيادة الأعمال.

الجدول ١: عدد المستفيدين من برنامج زيادة الأعمال لسنة ٢٠١٠

نوع المساعدة	عدد المستحقين
الخدمات	41
البيع بالتجزئة	70
إنتاج مأكولات	40
الصيد	73
الزراعة	70
المجموع	294

.Source: Collection distribution report January – June 2011

- برنامج التنمية الاجتماعية: يتم صرف أموال الزكاة وفق برامج التنمية الاجتماعية كآلاتي:

- الحماية: يتمكن المستفيدون من أموال الزكاة وفق هذا البرنامج من بناء مساكن لهم، أو إصلاحها، أو استئجار بيوت لهم، بالإضافة إلى مساعدة الفقراء من أجل الحصول على بيوت سكنية جاهزة.
- الضروريات الأساسية: تتمثل من خلال تقديم الأطعمة، وإعانات مالية شهرية، تقديم مساعدات في رمضان، وتوفير وسائل المواصلات، وتقديم مساعدات للزواج والختان، ومساعدات طبية، وتقديم مساعدات للمدين من أجل تحقيق كفايته من حاجاته المعيشية، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول ٢: عدد المستحقين من برنامج التطوير الاجتماعي "الضروريات الأساسية" لسنة ٢٠١٠

توزيع الأصناف	نوع المساعدة	المبلغ (مليون رنجيت)	عدد المستحقين
الغارمين	مساعدات طبية	15.3	624
الفقراء	مساعدات شهرية	4.9	2230
في سبيل الله	مساعدات شهرية في المساجد	3.3	67
المحرومين	مساعدات شهرية	5.1	2463
ابن السبيل	تأثيرات النقل للطلبة	0.3	52

Source: Lembaga zakat Selangor, 2011

- برنامج التنمية التعليمية: أقامت مؤسسة زكاة سلاڠور العديد من البرامج التعليمية؛ من أجل تحسين مستوى الفقراء والمساكين من خلال ما يلي 25:

- تقديم منح دراسية للفقراء والاحتاجين؛ سواء داخل ماليزيا أو خارجها، بالإضافة إلى تقديم إعانات دراسية للطلّاب المتميزين.
 - تقديم مساعدات مالية لتوفير المستلزمات الدراسية.
 - تقديم الرسوم المدرسية وبرامج تنمية الطلبة، مع تقديم إعانات لمعلمي المواد الدينية.
 - إقامة ورشات وتدريبات؛ لتنمية المهارات، مع المساهمة في نشر الكتب والبحوث.
- والجدول التالي يوضح عدد المستفيدين من برنامج التنمية التعليمية.

الجدول ٣: عدد المستفيدين من برامج التعليم بواسطة الأصناف لسنة ٢٠١٠

الأصناف	نوع المساعدة	المبلغ الإجمالي (مليون رنجيت)	عدد المستحقين
في سبيل الله	مساعدات متنوعة	3.4	787
	مساعدات تعليمية	5.3	10303

الأصناف	نوع المساعدة	المبلغ الإجمالي (مليون رنجيت)	عدد المستحقين
في سبيل الله	مساعدات متنوعة	3.4	787
	مساعدات تعليمية	5.3	10303
الفقراء	مساعدات تعليمية	2.5	797
	منح دراسية	2.2	583
المحروم	مساعدات تعليمية	2.0	399

Source: Lembaga zakat Selangor 2011

استفاد من هذا البرنامج عددٌ كبيرٌ من الطلبة وفي كلِّ المستويات؛ حيث سجَّلت سنة ٢٠١٠ استفادةً أكثرَ من ١٣٣٦٩ طالبٍ، وهذا يدلُّ على الدور الكبير الذي قامت به هذه المؤسسة في دعم التعليم؛ باعتبار أن هذا الأخير يساهم بشكلٍ كبيرٍ في خفض معدلات الفقر.

٥. تقييم برامج مؤسسة الزكاة بسلانجور: ساهمت مؤسسة الزكاة بسلانجور في خفض الأسر الفقيرة؛ من خلال رفع دخولهم، وتحسين مستوى معيشتهم؛ حيث انخفض عدد الأسر الفقيرة من ٢١٦٢١ أسرة عام ٢٠٠٩ إلى ١٨٣٥٢ عام ٢٠١٠، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول ٤: نسبة تخفيض الأسر الفقيرة في سلانجور للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

2010		2009		مؤشرات الفقر
الأفراد	الأسر	الأفراد	الأسر	
36190	7238	53890	10778	الفقر
55570	11114	54215	10843	المسكين
91760	18352	108105	21621	المجموع

Source: Lembaga Zakat Selangor 2011

عموماً نجد أن نظام الزكاة في ماليزيا قد تطور تطوراً كبيراً من خلال خصخصة جباية أموال الزكاة وصرفها، وقد ازدادت جباية أموال الزكاة ازدياداً عظيماً في معظم الولايات التي استخدمت هذه الطريقة؛ بحيث بلغ حجم الزكاة في ماليزيا سنة ٢٠١٠ أكثر من ٣٣٦ مليون رنجيت، بعدما كان المبلغ يُقدَّر بحوالي ٧.٥١ مليون رنجيت سنة ١٩٩١ بزيادة قُدِّرت بـ ٥٣.٢٪²⁶، الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول ٥: حجم أموال الزكاة المحصلة في ماليزيا للفترة ١٩٩١-٢٠١٠

السنوات	مجموع الزكاة مليون رنجيت	الزيادة	نسبة الزيادة %
---------	--------------------------	---------	----------------

34.69	3.75	13.86	1994
4.91-	0.68-	13.18	1995
111.84	14.74	27.92	1996
33.31	9.3	37.22	1997
0.27	0.1	37.32	1998
1.18	0.44	37.76	1999
22.48	8.49	46.25	2000
32.82	15.18	61.43	2001
28.15	17.29	78.72	2002
9.5	7.48	86.2	2003
26.24	22.62	108.82	2004
22.33	24.3	133.12	2005
19.71	26.24	159.36	2006
27.01	43.04	202.4	2007
20.75	42	244.4	2008
16.04	39.2	283.6	2009
18.76	53.2	336.8	2010

Source : instrument pembasmi kemis kinan, asnaf Zakat, selangor, 2011

رابعاً: دور صندوق الزكاة في القضاء على الفقر في الجزائر:

لقد مضى أكثر من خمسين سنة منذ بدأت التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وبالرغم مما أتاحته هذه التنمية من تحسن في بعض المؤشرات منها التعليم، الصحة والزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إلا أنها مازالت قاصرة عن الارتقاء بالغالبية العظمى من أفراد المجتمع الجزائري إلى مصاف الفرد بالدول المتقدمة، ويرجع هذا القصور لمجموعة من المعوقات التي ما تزال قائمة بالمجتمع الجزائري حتى وقتنا الراهن.

ومن أجل مكافحة الفقر انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛ فقد كانت تلك السياسات والاستراتيجيات تهدف في مجموعها إلى التأثير على

مختلف المتغيرات، التي تُحدّد درجة تفشي أو عمق الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية، والسياسات الاجتماعية، ومؤسسة الزكاة، وبالتالي سيتم تقييم دور ومساهمة الزكاة في القضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر.

١. التعريف بصندوق الزكاة الجزائري: إن صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية، تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية، بناءً على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، ويتشكّل الصندوق من مستويات تنظيمية هي 27:

- اللجنة القاعدية: وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة؛

حيث تتكوّن لجنة مداولتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلي عن المزكين.

- اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية، وتتكوّن لجنة مداولتها من رئيس الهيئة الولائية، وإمامين من الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيس المجلس العلمي للولاية، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماع، رؤساء الهيئات القاعدية.

- اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة؛ والذي يتكوّن من: رئيس المجلس، رؤساء

اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلي عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها. أ- أدوات الرقابة في نشاط الصندوق: لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الاطلاع على مجموع الإيرادات المحصلة من جمع الزكاة، وكيف تم توزيعها، وذلك عن طريق:

- التقارير التفصيلية التي تُنشر في كل وسائل الإعلام.

- وضع القوائم التفصيلية تحت تصرف أي هيئة أو جمعية؛ للاطلاع على قنوات صرف الزكاة.

- اعتماد نشرة صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.

- ينبغي على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في الرقابة على عمليات جمع الزكاة.

ب- كيفية صرف أموال الزكاة: يتم صرف أموال الزكاة بناءً على المداولات النهائية للجنة الولائية إلى:

- العائلات الفقيرة: وهذا حسب الأولوية؛ وذلك بإعطائها مبلغاً سنوياً أو سُداسياً (كل ستة أشهر)، أو ثلاثياً (كل ثلاثة أشهر).

– الاستثمار لصالح الفقراء: وذلك بأن يُخصَّص جزءٌ من أموالِ الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء؛ كأن نعتدَّ طريقةَ القرضِ الحسن، أو شراءَ أدواتِ العملِ للمشاريعِ الصغيرةِ والمصغرةِ.

٢. دورُ صندوقِ الزكاة في التقليلِ من الفقر: عرَّفتِ الحصيلةُ الإجماليةُ لزكاةِ الأموالِ ولزكاةِ الفطرِ ارتفاعاً من سنةٍ لأخرى، والجدول التالي يوضِّح ذلك:

الجدول ٦: تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١

السنة	حصيلة زكاة الأموال (دينار جزائري)	حصيلة زكاة الفطر (دينار جزائري)	الحصيلة الوطنية للزكاة (د.ج)	نسبة نمو الحصيلة الوطنية للزكاة باعتداد مرجعية سنة الأساس السنة التي تسبق السنة المعنية	عدد العائلات المستفيدة
2003	118158269,35	57789028,60	175947298,00	-	21000
2004	200527635,50	114986744,00	315514379,50	79,32	35500
2005	367187942,79	257155895,80	624343838,59	97,88	53500
2006	483584931,29	320611684,36	804196615,65	28,80	62500
2007	478922597,02	262178602,70	741101199,72	7,84 -	22562
2008	427179898,29	241944201,50	669124099,79	9,71 -	150598
2009	614000000	270000000	884000000	32,11	-
2011	-	-	1141000000	29,07	-

المصدر: وزارة الشؤون الدينية الجزائرية، ٢٠١٢

لقد نمت الحصيلة الوطنية للزكاة، والتي تُعدُّ محصَّلة زكاة الأموال وزكاة الفطر، بشكل متزايدٍ من سنةٍ لأخرى، مع تسجيل تراجعٍ لمستواها في سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ مقارنةً بنموها في السنوات الأخرى. كما أنها سجَّلت تضاعفاً لمستواها في سنة ٢٠٠٥ مقارنةً بسنة ٢٠٠٤، وسجَّلت رقماً قياسياً سنة ٢٠١١ بمبلغ تجاوز مليار دينار جزائري، وتزايد عدد العائلات الفقيرة المستفيدة من صندوق الزكاة؛ حيث بلغ عددهم سنة (٢٠٠٣م) حوالي ٢١٠٠٠ عائلة، ووصل عددهم سنة (٢٠٠٨م) ٦٢٥٠٠ عائلة.

أما من حيث استثمار أموال الزكاة: الذي أُتخذ له شعار "لا نعطيه ليبقى فقيراً؛ إنما ليصبح مُزكياً"، خصَّصت نسبةً تُقدَّر بـ ٣٧.٥٪ من حصيلة الزكاة للاستثمار، وتمثَّل المشاريع التي يمولها في التالي:

- تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

– تمويل المشاريع المصغرة، بالإضافة إلى دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنح هذه القروض يكون بلا فوائد، وتوجه للأشخاص القادرين على العمل ولم يجدوه، وبلغ عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة ٢٥٦ مشروعاً، أو قرضاً مصغراً سنة (٢٠٠٤)، ثم ارتفع العدد إلى (٢١٠٠) مشروعاً أو قرضاً مصغراً سنة (٢٠٠٩ م)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول ٧: تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة في الجزائر للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩

السنة	عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق
1425/2004	256
1426/2005	466
1427/2006	857
1428/2007	1147
1429/2008	800
2009	1200

المصدر: وزارة الشؤون الدينية الجزائرية

أما أهم القطاعات التي استفادت من أموال صندوق الزكاة فتظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول ٨: أهم القطاعات التي استفادت من أموال صندوق الزكاة للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١

القطاعات	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الكلي "دج"	مقارنة بالمبلغ الإجمالي %
الخدمات	1331	261.861.981,26	34
الزراعة	506	119.348.107,61	21
التجارة	570	116.907.648,47	16
الإنتاج	712	114.502.667,19	16
الصناعة التقليدية	501	93.655.850,38	15
الصناعة	328	55.954.098,89	8
المجموع	4047	762.230.353,80	100

المصدر: معطيات وزارة الشؤون الدينية، ٢٠١٢

لقد ركّز صندوقُ الزَّكاةِ على منح المشاريع لقطاعِ الخدماتِ بنسبة ٣٤٪؛ باعتبار أن هذه المشاريع يسهلُ توزيعها وتسويقها، كما أنها تحقّق أرباحاً سريعةً، ثمّ يأتي بعد ذلك قطاعُ الفِلاحةِ بنسبة ٢١٪، وذلك راجعٌ لكون هذه المشاريع لا تتطلّب كفاءاتٍ ومهاراتٍ، ويسهلُ ممارستها، وأخيراً نجد قطاعَ التّجارةِ والإنتاجِ والصّناعةِ التّقليديّةِ. على العُموّم، نجدُ أنّ صندوقَ الزّكاةِ ساهمَ بنسبةٍ قليلةٍ في مكافحةِ الفقرِ، مقارنةً بما حقّقه دورُ الزّكاةِ في ماليزيا. كما نجدُ أنّ دورَ هذا الصّندوقِ في القضاءِ على الفقرِ لازالَ محدوداً جدّاً، ومازالَ بحاجةً إلى التّعزيرِ؛ وذلك راجعٌ إلى أنّ الجزائريينَ لا يدفعونَ زكاةَ أموالهم إلى هذا الصندوقِ؛ لأنّه لو أنفقَ الجزائريونَ أموالَ الزّكاةِ لجمعَ أزيدَ من ٥ ملايينَ دولارٍ سنويّاً، ولتمكّنوا من توفيرِ ٣٠٠ ألف منصبٍ شغلٍ كلَّ سنةٍ لاعتبارِ أنّ:

الجزائرَ تحوي على أزيدَ من ١٠ آلافِ مليارِ بيتٍ لا يدفعونَ الزّكاةَ على الطّريقةِ الصّحيحةِ؛ بل يتصدّقونَ بأموالهم على الفقراءِ مباشرةً كلّما حلّت عاشرًا، كما تحوي على أزيدَ من ١٠٠ ألف مُستوردٍ لا يدفعونَ زكاتهم على النّحوِ الصّحيحِ، وتضمُّ الجزائرُ أكثرَ من ٤٠٠ ألف مؤسّسةٍ صغيرةٍ ومتوسّطةٍ، لو دفعت كلُّ مؤسّسةٍ زكاتها لجمعَ أزيدَ من ١٠٠٠ مليارٍ سنويّاً، أضفُ إلى ذلك الموالينَ، وتجارَ الجملةِ، وإطاراتِ الدّولةِ لو أنفقَ كلُّ هؤلاءِ زكاتهم لما بقيَ فقيرٌ في الجزائرِ²⁸.

خامساً: مدى استفادةِ الجزائرِ من تجربةِ دارِ الزّكاةِ الماليزيةِ:

- ضرورةُ الأخذِ بالحلولِ الإسلاميّةِ (الزّكاة) للقضاءِ على الفقرِ في الجزائرِ، وذلك من خلالِ تفعيلِ دورِ الزّكاةِ (إطلاقِ بنكٍ، أو مؤسّسةٍ، أو وزارةٍ للزّكاةِ والأوقافِ).
- أن يكونَ الاقترابُ المؤسّساتيُّ للزّكاةِ مُندمجاً في النّظامِ الماليِّ للدّولةِ.
- تفعيلِ دورِ الزّكاةِ؛ حيثُ أنّ نظامَ الزّكاةِ في ماليزيا قد تطوّرَ كثيراً من خلالِ خصّصةٍ جبايةِ أموالِ الزّكاةِ وصرّفها، وقد ازدادتُ جبايةُ أموالِ الزّكاةِ ازدياداً عظيماً في معظمِ الولاياتِ التي استخدمتْ هذه الطّريقةَ.
- يمثّلُ صندوقُ الزّكاةِ الطّريقةَ الأنسبَ لتطبيقِ فريضةِ الزّكاةِ من حيثُ اجتهادهِ أولاً في التّوعيةِ الإعلاميّةِ، وثانياً في تجميعِ الأموالِ لتكوينِ ملاءةٍ ماليّةٍ يستطيعُ استغلالها بطّريقةٍ مثلى عن طريقِ طُرقِ استثماريّةٍ ضمنَ الشّريعةِ الإسلاميّةِ أي إعدادِ خُطةٍ لتعبئةِ المواردِ وتخصيصها في استخداماتٍ تكفلُ تقليصَ الفقرِ، وتمكينَ الفقراءِ القيامِ في دورِ صنعِ القرارِ وتوفيرِ لهم مستوى دائمٍ من الكفايةِ، سواءً بالمنحِ الشّهريّةِ، أو عن طريقِ المشروعاتِ الصّغيرةِ.
- في النّهايةِ، يُمكنُ القولُ أنّ الزّكاةَ في ماليزيا قامت بدورٍ كبيرٍ في مُحاربةِ ظاهرةِ الفقرِ، مقارنةً بالدورِ المحدودِ للمؤسّسةِ الزّكاةِ في الجزائرِ، وهناك إمكانيّةٌ كبيرةٌ للاستفادةِ من التجربةِ الماليزيةِ.

المراجع:

1- Department for International Development (DFID), Report of Hearings: Return of the Population Growth Factor, Its impact upon the Millennium Development Goals, London SW1A2LW, JAN 2007, P8.

- 2- لسان العرب، الجزء الخامس، ص 3444، القاموس المحيط، الجزء الثاني، ص 111، المصباح المنير، الجزء الثاني، بدون سنة نشر، ص 134.
- 3- سورة التوبة، الآية 60.
- 4- الدار المختار، بهامش حاشية ابن عابدين المسماة رد المختار على الدار المختار، (دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط2، 1987، ص85.
- 5- ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (دار ابن حزم، بيروت، ج1، 1981، ص276.
- 6- ابن مفلح الحنبلي، المبدع في شرح المقنع، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994، ص413.
- 7- كمال حطاب، دروس الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر، ص 1304. على الموقع التالي: www.kamalhatab.infoblogwp-content/uploads/2007/12/eco6.pdf
- 8- سورة الأنعام، الآية 168.
- 9- سورة التوبة الآية 103.
- 10- سورة الفجر الآية 18.
- 11- ثابت محمد ناصر وآخرون، كمال رزيق وآخرون، نظام الزكاة وإشكالية محو الفقر: مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة الفقر، (مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص279-280.
- 12- السباعي مصطفى، اشتراكية الإسلام، (دار المطبوعات العربية، دمشق، ط2، 1960، ص132.
- 13- عبد الكريم الخطيب، السياسة المالية في الإسلام، (دار المعرفة، بيروت، بدون سنة نشر)، ص194.
- 14- أحمد مجدوب أحمد علي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة، دراسات وبحوث ديوان الزكاة السوداني على الموقع www.zakat-sudan.org 20/12/200
- 15- محمد النوري، معالم البديل الاقتصادي الإسلامي، مجلة الإنسان، العدد 8، السودان، 1992، ص88.
- 16- شوقي أحمد دنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، نقلا عن نهاية الإمام المحتاج للإمام الرملي، بدون سنة نشر، ص282.
- 17- عوف محمد الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، (مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2006)، ص199.
- 18- دلال بن طيبي، وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003/2004، ص28.
- 19- مجدي عبد الفتاح سليمان، دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي، "مجلة الوعي الإسلامي، العدد 44، الكويت، 2002، www.alwaei.net
- 20- Rajah Rasiah (2013), Malaysia Economy: unfolding growth and social change, oxford Pess, Malaysia, 10 January 2013, P229.
- 21- Lembaga zakat Selangor, Collection distribution Report, January- June 2011.
- 22- عبد الوهاب بن الحاج كيا، مسلمو ماليزيا بين الماضي والحاضر، (منشورات كلية الدعوة، طرابلس، 1993، ص32.
- 23- Abdul Aziz Muhammad (1997), Zakat and rural development in Malaysia, Kuala Lumpur, Berita publishing, P113.
- 24- Lembaga zakat Selangor, Collection distribution report, January - June 2011.
- 25- Idem.
- 26- Mohamed Izamb, Mohamed Yusof, Instrument of zakat Report, Asnaf Zakat, Selangor, 2011.
- 27- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، <http://www.marw.dz/index.php/2010-01-12-11-49-39>
- 28- جريدة الشروق، لو اخرج الجزائريين أموال الزكاة بـ ٣٨ ألف مليار لما بقي فقير في الجزائر، العدد 3842، 22 نوفمبر 2012.

